

برنامج سوريا المواطن

الموضوع الأول المواطنة الفعالة

هذه الوثيقة هي المسودة الأولى لأول موضوع يتناوله هذا المنهج التدريبي، وهو موضوع المواطنة ضمن النظام الديمقراطي. سوف تُوزَع هذه الوثيقة على المنظمات الشريكة في برنامج "سوريا المواطن"، للحصول على تعليقاتها ومعلوماتها الارتجاعية.

كما تُوزَع الوثيقة أيضاً، بعد صياغتها بشكل نهائي، على المشاركين في فِرَق النقاش في مختلف الربوع السورية. ويمكن تعديلها بشكل طفيف (لإدراج التوجيهات الخاصة بالمنشطين، والأمثلة المأخوذة من واقع الحياة، واستخدام تمثيل الأدوار في التمارين، وغير ذلك)، فيصلح اعتمادها إذ ذاك ككتيب مرجعي يعود إليه المنشطون والمشاركون عند الحاجة.

المواطنة الفعالة

أهداف هذه الجلسة

- ❖ مساعدة المشاركين على استيعاب مفهوم المواطنة ضمن النظام الديمقراطي.
- ❖ التعمق في قيمة المساواة أمام القانون ضمن النظام الديمقراطي.
- ❖ دراسة الإمكانيات المتاحة أمام المواطنين للمساهمة والمشاركة في عملية صنع القرارات التي تتخذها حكومتهم.
- ❖ تشجيع المشاركين على طرح أفكارهم، ومناقشة الطريقة التي تمكّن المواطنين من تحديد همومهم بشكل فعال، ثم نقلها إلى ممثليهم.

نبذة تاريخية¹

citoyennete،، اليونانية politeia المواطنة أو هي كلمة مستحدثة في اللغة العربية. قد اختارها المعربون للتعبير عن كلمة الانجليزية كما نرى،، فإنه حتى الاسم وجد بصيغ مختلفة باللغة العربية (مواطنة أو مواطنة) وهذا يرجع أساسا على citizenship الفرنسية وأن الاسم أصلا غير موجود في اللغة العربية كمفهوم.

وهي تشكل انتقالا من مبدأ الشخص – الرعاية التابع والمنفذ والمطيع الى الإنسان المواطن المشارك والمساهم في صنع الحياة المجتمعية بكل مستوياتها،، السياسية والتربوية والاقتصادية،، ... الخ.. ويشكل مفهوم المواطنة الانتقال من الحق الالاهى الى حق المواطن ومن المنظومة السياسية القائمة على الأقوى الى منظومة تعتمد الاختيار الحر والمبدأ الحقوق،، والانتماء المشترك لمجتمع مدني.

المواطن civis (يعود أصل استعمال مفهوم المواطنة من ناحية تاريخية الى الحضارات بين اليونانية والرومانية،،، ووقد استعملت الالفاظ (المواطنة) للدلالة على وضعية قانونية للفرد في أثينا أو في روما

التعبير الحديث لمفهوم المواطنة ظهر من خلال تقديم عبارة وطن (الأرض الأم) ومواطن يمثل المكون الاجتماعي مع الدولة الفعالة مع الاخذ بعين الاعتبار الحقوق الرئيسية لكل فرد ينتمي للأمة حيث يترتب علي واجبات وله حقوق يجب ان تغطى.

¹ Rammal, Nizar, *Le Guide des Jeunes et de la Citoyennete*, Development for People and Nature Association, 2009, p.12

ظهر هذا التعبير في اعلان استقلال الولايات المتحدة عام 1776 وبعدها في اعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر عن القوى التي قادت الثورة الفرنسية 1789 وتعتبر هاتان الوثيقتان حتى يومنا هذا نقطة تحول في تاريخ تحول مفهوم المواطنة

التعريفات والمبادئ

رغم أنّ مفهوم المواطنة يخضع لتفسيراتٍ عدّة، ويحتمل كاصطلاح غير تعريف، فهذا المنهاج التدريبي سيفتّم تعريفاً عملياً لمفهوم المواطنة، وكذلك بضعة أمثلة عن سبل تفعيلها ضمن النظام الديمقراطي.

تشير المواطنة إلى عضوية الفرد في مجموعة أو مجتمع، على نحو يؤهله إلى التمتع ببعض الحقوق وإلى تحمّل بعض المسؤوليات. فالمواطنة، والحال هذه، تدلّ في أن واحد على وضعية ومسيرة ارتباط هذا الفرد بالعالم الاجتماعي. أما المواطنة كمفهوم، فتعود جذورها إلى فكرة "المواطن العالمي" أو، بكلّ بساطة، إلى فكرة الفرد الذي يشارك في مؤسسات صنع القرار في الحياة العامة.

يعرف المواطن هو الفرد المندمج في الدولة لذلك المواطنة هي الوضع القانوني لكل فرد في الدولة الحديثة. الفرد يكون تحت القانون الموضوع للدولة وفوق كل شيء آخر. بناء عليه المواطنة هي القاعدة القانونية التي تحدد العلاقة بين الفرد والدولة. حيث ان الفرد هو كينونة قانونية يتمتع بحقوق وعليه واجبات وكل فرد هو مساوي للآخرين امام القانون والدولة.

ويقوم مفهوم المواطنة على ثلاثة عناصر أساسية. يتناول أولى هذه العناصر المواطنة كوضع شرعي، تحده الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية. فالمواطن، في هذا السياق، يرمز إلى شخص قانوني، يحق له أن يتصرف بحرية وفقاً لأحكام القانون، وأن يطالب بحماية القانون ضمن الجماعة؛ بينما يتناول العنصر الثاني المواطن كفاعل سياسي، يشارك في المؤسسات السياسية العاملة ضمن المجتمع، ويؤثر، أو قل يحاول التأثير، على قيم المجتمع المحلي. أما العنصر الثالث، فيشير إلى المواطنة على أنها حسّ الانتماء إلى جماعة سياسية، تحمل هوية تميزها عن سائر الجماعات. إلا أن هذه العناصر التي تعكس جوانب نفسية واجتماعية معاً، تبقى دوماً موضع تفاوض ما بين أبناء المجتمع المحلي على مرّ الزمن.

زد على أنّ عناصر المواطنة الثلاثة هذه تتفاعل مع بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، تحدد الحقوق التي يتمتع بها المواطن، نوعاً ما، مختلف النشاطات السياسية المتوافرة التي يمكنه أن يشارك فيها. ونسجاً على المنوال نفسه، يمكن للهوية المدنية القوية أن تشكل، بحدّ ذاتها، حافزاً يحثّ المواطنين على المشاركة بشكل ناشط في الحياة السياسية ضمن مجتمعهم.

القيم المرتبطة بالمواطنة

الأدبيات السياسية: تنص على التزام الاحترام سواء تجاه بقية المواطنين أم تجاه الأماكن العامة. وهي تولّد لدى الأفراد شعوراً متبادلاً بالامتنان، وتتيح تحقيق مزيدٍ من الانسجام ضمن المجتمع.

المسؤولية المدنية: هي التعبير عن إرادة المواطن في الالتزام بالقواعد المرعية والاضطلاع بمسؤولياته. وهي تشير، بمعناها الأشمل والأوسع، إلى استعداد المواطن لتلبية حاجات المجتمع قبل حاجاته الخاصة.

التضامن: يشير إلى الشعور بالأخوة والانفتاح تجاه بقية أعضاء المجتمع.

المساواة أمام القانون: المساواة أمام القانون هي حق أساسي من حقوق المواطنين. فيموجب "الوضع الشرعي" الذي تمنحه صفة المواطنة، يتمتع سائر المواطنين بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية، كما يعتبرون مسؤولين بالتساوي عن بعض الواجبات العامة دون أيّ تمييز. ورغم أنّ الأفراد يملكون في معظم الأنظمة الديمقراطية، على غرار النظام اللبناني، هويات متنوعة ومتداخلة بحكم بعض العوامل كالدين، والعرق، والإثنية، والطبقة الاجتماعية، والنوع الاجتماعي، يُفترض بالهوية المدنية أن تدفع الأفراد إلى التماسك والالتحام ضمن الجماعة، بغض النظر عن الهويات المذكورة أعلاه. فالهوية المدنية التي تشكل عاملاً مشتركاً بين المواطنين كافة، تستند إلى الالتزام ببعض

مسودة

المبادئ المدنية والقيم السائدة في الأنظمة الديمقراطية، وتكفل عدم تعرّض الفرد لأيّ معاملة منافية للقانون. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة اتباع نظام قضائي مستقل بما أنه يسمح بتطبيق المبادئ السابقة الذكر على أرض الواقع. أما الدستور فيوفر من جهته الإطار القانوني الذي ينبغي بالحكومات أن تعمل بموجبه. كيف لا والدستور يعرّف بحقوق المواطنين كأفراد، وبالواجبات التي يجب أن يحترمونها كمجموعةٍ تعيش تحت سقف القانون.

غير أنّ المساواة أمام المواطنين ليست مجرد حق يتمتع به المواطنون كافة، بل تشكل عنصراً أساسياً من عناصر المواطنة. فالمبدأ القائل بأنّ الخصائص الشخصية، مهما كان نوعها، لن تؤثر على حسن سير العدالة، يشجع الفرد على أن يحمل صفة المواطن ويخلف أثراً إيجابياً على حس الانتماء لديه في أي نظام ديمقراطي كان. فهذه هي الركيزة الأساسية التي يستند إليها الميثاق الاجتماعي، بحسب نظرية الفيلسوف الفرنسي روسو، والتي بموجبها يوافق المواطنون على التخلي عن بعض سيادتهم السياسية (من خلال التصويت لممثليهم)، مقابل الحصول على الحماية السياسية وعلى ضمانات تكفل لهم التمتع بالمساواة.

الحقوق و الحريات و سيادة القانون

الفصل الأول

الحقوق و الحريات

المادة الثالثة و الثلاثون

- 1- الحرية حق مقدس و تكفل الدولة للمواطنين حريتهم الشخصية و تحافظ على كرامتهم و أمنهم
- 2- المواطنة مبدأ أساسي ينطوي على حقوق و واجبات يتمتع بها كل مواطن و يمارسها وفق القانون.
- 3- المواطنون متساوون في الحقوق و الواجبات لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة.
- 4- تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

المادة الرابعة و الثلاثون

لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و ينظم القانون ذلك

المادة الخامسة و الثلاثون

على كل مواطن واجب احترام الدستور و القوانين.

يتمتع المواطن في ظلّ أيّ نظامٍ ديمقراطي بثلاثة أنواع من الحقوق:²

الحقوق المدنية؛ والسياسية؛ وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

الحقوق المدنية:

- الحق في الحرية والتعبير عن الرأي بأي طريقة
- الحق في الحرية العامة
- الحق في حرية التنقل واختيار مكان الإقامة داخل حدود الدولة ومغادرتها والرجوع إليها
- الحق في الملكية الخاصة
- الحق في العدالة والمساواة أمام القانون والحق في الحماية القانونية
- الحق في الحياة وعدم إخضاع المرء للتعذيب ولا للمعاملة السيئة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية
- الحق في التجمّع السلمي
- الحق في الهوية والانتماء واكتساب الجنسية
- الحق في المحاكمات العادلة والأمان وعدم الاعتقال أو التوقيف التعسفي
- الحق بالمعرفة والحصول على المعلومة

² اقتبس القسم التالي من منهاج الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية، برنامج "ساعد لبنان" (Aid Lebanon) 2006.

الحقوق السياسية:

- الحق في الترشح والانتخاب دون ضغط أو اكراه
- الحق في المشاركة في تكوين السلطة التشريعية والسلطات المحلية تشريعاً وتصويتاً
- الحق في الاشتراك مع آخرين في جمعيات سلمية
- الحق في الانتساب إلى الأحزاب وتنظيم تحركات وتجمعات ومحاولة التأثير على القرار السياسي وأشكال اتخاذه
- الحق في التجمع السلمي
- الحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- الحق في الأمان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي
- الحق في مستوى معيشي لائق
- الحق في الضمان الاجتماعي
- الحق في العمل وفي ظروف منصفة
- الحق في الحماية من البطالة
- الحق في الأجر العادل
- الحق في الصحة والراحة والرفاهية
- الحق في التعليم
- الحق في بيئة نظيفة وغير ملوثة

إذا حصل المواطنون في النظام الديمقراطي على ضمانة بالتمتع بحقوقهم، فيترتب عليهم في المقابل أن يكونوا مسؤولين عن حسن تطبيقها، من خلال:

- ❖ أولاً، احترام حقوق الآخرين.
- ❖ ثانياً، العمل من أجل المدافعة عن حقوقهم وحقوق الآخرين ضدّ كلّ من يحاول استغلالها.
- ❖ ثالثاً، ممارسة حقوقهم، حرصاً على حسن سير العملية الديمقراطية. فالحق في التصويت، والتعبير بحرية عن القضايا العامة، والمشاركة في المنظمات التطوعية، لن يحدث أي تغيير أو يترك أي أثر كبير في الحياة المدنية والسياسية إذا لم يُقدّم المواطنون على ممارسته بانتظام وفعالية.

وتعتبر الدول الديمقراطية، في الوقت الراهن، الوكالات الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها لوضع حقوق المواطنين حيّز التنفيذ، وحثّ المواطنين على تحمل مسؤولياتهم. فالمواطنة هي المؤسسة الأساسية التي تشكّل صلة الوصل بين الفرد صاحب الحقوق والوكالات الحكومية المتكفلة بحمايته.

مسؤوليات المواطنين

المواطنة هي الرابط الاجتماعي والقانوني الذي يربط الأفراد بمجتمعهم السياسي الديمقراطي. فهي تتطلب الاضطلاع بأهم المسؤوليات والواجبات، لأن الإخلال بها يعيق مسيرة الديمقراطية. نتيجة لذلك، يختلف دور المواطن في الأنظمة الديمقراطية عنه في أنظمة أخرى من الحكم، لأنّ المواطن في النظام الديمقراطي لا يتمتع بمزيد من الحقوق وحسب، بل يتحمّل مزيداً من المسؤوليات أيضاً.

في معظم الأحيان، يميل المواطنون إلى حماية حقوقهم عوضاً عن التركيز على مسؤولياتهم. فقد يحمي المواطنون حقهم في حرية الكلام مثلاً، من دون التركيز على مسؤولية التحدث بطريقة تراعي حق الآخرين في إيصال أصواتهم أيضاً. فضلاً عن ذلك، يتحمّل المواطنون في النظام الديمقراطي مسؤوليات إضافية تنشأ عن كونهم مواطنين واعين،

وناشطين، ومشاركين في العملية السياسية، إلى جانب المسؤوليات التي يتشاطرها المواطنون جميعاً، وبغض النظر عن النظام السياسي المطبق في بلادهم، كدفع الضرائب مثلاً أو التجنيد الإجباري في بعض الدول.
مسؤوليات المواطنين³

- حماية المصالح الأساسية للمجتمع
- دفع الضرائب
- احترام القوانين
- المشاركة في الحياة العامة
- المحاسبة والمسائلة
- الحفاظ على الوطن والدفاع عنه
- ممارسة الحقوق والحريات مع احترام الآخرين
- احترام حقوق الآخرين والأمن والمصلحة العامة
- احترام ومراعاة أقرانه في ظل الاحترام والتسامح دون تمييز

تسلح المواطنين بالمعارف

يعتبر التسلح بالمعارف والاطلاع على قضايا المجتمع من بين المسؤوليات الأولى التي تقع على عاتق المواطنين في المجتمعات الديمقراطية، ومن بين النقاط الأساسية التي تضمن مشاركتهم الفعالة في عملية الحكم. فالمواطن المطلع والمسلح بالمعرفة لا يتأثر بسهولة بما يحاول الزعماء إقناعه به، وهو قادر أكثر من سواه على التمييز ما بين الشائعات والحقائق. يمكن للمواطنين أن يطلعوا على شؤون مجتمعهم، من خلال قيامهم بما يلي:

- ❖ تتبع الأنباء عبر وسائل الإعلام (الصحف، والمحطات الإذاعية والتلفزيونية وما إليها).
- ❖ حضور اللقاءات العامة في مجتمعهم المحلي.
- ❖ التماس معلومات محددة من ممثليهم أو من المسؤولين الحكوميين من خلال الاتصالات الهاتفية أو الرسائل الإلكترونية أو البريدية.
- ❖ زيارة ممثليهم في مكاتبهم لطرح الأسئلة عليهم.
- ❖ دعوة أعضاء المجلس البلدي للقاء مجموعة من الناخبين والإجابة عن أسئلتهم.
- ❖ مناقشة القضايا مع سواهم من المواطنين.
- ❖ الوصول إلى المصادر الإلكترونية للمؤسسات غيرا لحكومية ومجموعات التقدير أو أية مصادر الكترونية أخرى.

وتبقى القدرة على التمييز ما بين الحقائق المطلقة والآراء العابرة واحدة من أهم المهارات التي ينبغي على المواطنين اكتسابها في إطار سعيهم إلى التسلح بالمعارف والاطلاع على القضايا. ويجدر بالمواطنين من هذا المنطلق، إتقان التحليل النقدي لكل ما يتناهى إلى مسامعهم من أخبار تصلهم عبر وسائل الإعلام أو من الأحاديث التي تدور في الشارع.

ويتعين على المواطنين أن يطوروا مهارة أخرى فائقة الأهمية، ألا وهي مهارة الإصغاء الفاعل الذي يقوم على حسن السمع، وطرح الأسئلة، والتفكير في ما يطلعهم عليه قادتهم أو في ما يردهم من وسائل الإعلام.

مشاركة المواطنين في الديمقراطية

³ Rammal, Nizar, *Le Guide des Jeunes et de la Citoyennete*, Development for People and Nature Association, 2009, p.26

لعلّ أبرز الوسائل الأساسية التي تتيح للمواطنين المشاركة في النظام الديمقراطي تتمثل في انتخاب ممثليهم. وتشتمل تلك الخطوة على أمور عدة نذكر منها، على سبيل الذكر لا الحصر، تسجيل المواطنين لأسمائهم على لوائح الناخبين والإدلاء بأصواتهم يوم الانتخابات. كما تشتمل المشاركة في العملية الانتخابية أيضاً على تنظيم الحملات للمرشحين والعمل كمراقبين مستقلين أثناء الانتخابات. ففي بلدان عديدة انتقلت حديثاً إلى النظام الديمقراطي، كما هي الحال في ما كان يُعرَف سابقاً بدول أوروبا الشرقية مثل كوسوفو وأوكرانيا وجورجيا، شكّلت الانتخابات نقطة الانطلاق المفصلية لإنشاء مجتمع ديمقراطي.

ولكن، من المهم ألا ينسى المرء أنّ الانتخابات تشكّل واحدة من مقومات النظام الديمقراطي ليس إلا. فالتاريخ يزخر بالأمثلة الحيّة التي تتحدث عن مجتمعات أجرت انتخاباتٍ من غير أن تحترم روحية العملية الانتخابية أو نتائجها الفعلية. وإذا كانت الانتخابات تسبغ صفة الشرعية على القادة، فيتعيّن على المواطنين، بموجب الدور المناط بهم، أن يحرصوا على أن لا يسيء هؤلاء القادة استخدام السلطة متى انتقلت إليهم.

حين يخفق المواطنون في حتّ قادتهم على الالتزام بمسؤولياتهم، فهم إنما يسمحون لهم بطريقةٍ غير رسمية أن يتصرفوا كما يحلو لهم. فإحجام المواطنين عن المشاركة يمنح الحكومة في أغلب الأحيان سلطةً غير خاضعة للمساءلة، مما قد يدفع بالقادة إلى سوء استخدام السلطة وإلى اتباع نهج استبدادي. ولعلّ إحدى المسؤوليات المهمة التي تقع على عاتق المواطنين في هذا السياق تتمثل في تذكير ممثليهم باستمرار أنّ السلطة تنجم أولاً وأخيراً عن المواطنين أنفسهم.

لمشاركة المواطنين حسنات متعددة، فهي:

- ❖ تضمن إحجام القادة عن سوء استخدام السلطة الممنوحة لهم
- ❖ تبقى الحكومة على اطلاعٍ أوسع برغبات المجتمع
- ❖ تشرك المواطنين في حكم البلاد
- ❖ تتيح للحكومة اتخاذ قراراتٍ تكون على قدرٍ أكبر من الوعي وتصبّ في مصلحة المواطنين

تكثر الوسائل التي تتيح للمواطنين، فرداً فرداً، التعبير عن همومهم وإيصالها إلى المعنيين. نذكر من هذه الوسائل:

- ❖ كتابة الرسائل
- ❖ إجراء الاتصالات الهاتفية
- ❖ زيارة الممثل في مكتبه
- ❖ دعوة الممثل إلى لقاء مجموعة من الناخبين
- ❖ نشر الافتتاحيات وكتابة الرسائل إلى رئيس التحرير في إحدى الصحف
- ❖ توزيع العرائض
- ❖ اخبار الإعلام بالقضايا ذات الأولوية والمشاكل والطلبات
- ❖ تنفيذ فعاليات تشاركية كمجتمع من المواطنين او من خلال المؤسسات غير الحكومية
- ❖ تنفيذ فعاليات تشاركية خلال الأحزاب السياسية

أما أكثر الوسائل الفعالة التي تتيح للأفراد نقل آرائهم ووجهات نظرهم إلى قادتهم فتتمثل في الانضمام إلى مجموعاتٍ لإيصال أصواتهم. فمن شأن تشكيل المنظمات والأحزاب السياسية ضمن المجتمع المحلي أو من شأن الانتساب إليها، أن يمكّن المواطنين من تفعيل قدراتهم للتأثير على ممثليهم. وما دام في الاتحاد قوة، فمن الأرجح أن تزداد قدرة المواطنين على التأثير إن نظّموا أنفسهم ضمن مجموعاتٍ عوض أن يبذلوا جهوداً فردية.

وإذا كانت المواطنة تكوّن لدى المواطنين حساً بالهوية والانتماء، فهي لا تكوّن هويةً واحدةً منعزلة عن سائر الهويات التي تهّم الأفراد. فقد ينفق المواطنون ويختلفون على عددٍ من القضايا الناشئة عن تداخل عدّة مصالح، والآلية إلى تبدل الائتلافات القائمة حول جملةٍ من المواضيع. إلا أنّ التوافق بل الاهتمام متوافر بما يكفي حول النقاش لضمان استمرار الحوار.

University of Minnesota Human Rights Library at <http://www1.umn.edu/humanrts/>
Lebanese Citizenship, at <http://www.citizenship-lb.org/>
<http://www.opendemocracy.net/>
<http://www.citizenshipfoundation.org.uk/>
<http://www.hrweb.org/legal/cpr.html>
<http://history.state.gov/milestones/1776-1783/declaration>
<http://www.humanrights.com/what-are-human-rights/brief-history/declaration-of-human-rights.html>
<http://www.dpna-lb.org/guides.html>
<https://www.constituteproject.org/#/search>
http://www.fordevelopment.org/?page_id=18516